"الإحصاء": ١,٤ مليار دولار صافي الاستثمار المباشر بالربع الثالث

الخبر

وكالة أنباء الشرق الأوسط:

ارتفع صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الثالث من ٢٠١٥ إلى ١,٤ مليار دولار مقابل ١,٣ مليار دولار خلال الربع المناظر من العام المالي ٢٠١٤ – ٢٠١٥ لتبلغ نسبتها ٠,٤% من الناتج المحلي الإجمالي.

وأوضح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – في نشرته الشهرية – أن تدفقات الاستثمار للداخل تراجعت خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر ٢٠١٥ لتبلغ ٩.٢ مليار دولار مقابل ٣ مليارات دولار خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤، وانخفضت التدفقات للخارج لتسجل ١,٥ مليار دولار خلال الفترة المذكورة مقابل ١,٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

وأضاف أن الاتحاد الأوروبي استحوذ على المرتبة الأولى في حجم تدفقات الاستثمار لداخل مصر خلال الربع الأول من العام المالي الجاري بقيمة ١,٦ مليار دولار أي ما يعادل نسبة ٥٣,٣% من حجم الاستثمارات، تليه الولايات المتحدة بقيمة ٧٠٠ مليون دولار بنسبة ٢٣,٣% ثم الدول العربية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار بنسبة ١٦,٧% وأخيرا باقي دول العالم بقيمة ٢٠٠ مليون دولار بنسبة ٦,٧% من حجم الاستثمارات.

وعن التحويلات الخاصة والرسمية، أظهر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تراجع تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥ – ٢٠١٦ لتبلغ ٤,٤ مليار دولار مقابل ٤,٨ مليار دولا خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٤.

وأشار إلى انخفاض التحويلات الرسمية أيضا خلال الربع الأول من العام المالي الجاري لتبلغ ٢١,٩ مليون دولار مقابل مليار و٤٧٥ مليون دولار خلال الربع المناظر من العام المالي الماضي.

الرأي

* إن النمو الضئيل لمعدلات اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر لا يعود فقط إلى العوامل الجيوسياسية بالمنطقة أو إلى الأزمة المالية العالمية التي تلوح في الأفق فحسب، بل إن الأمر يتجاوز ذلك إلى عوامل داخلية تتعلق بإدارة مناخ الاستثمار ومعالجة معوقاته والقضاء على التشابكات الإدارية وطول فترة حسم الإجراءات الخاصة بالتراخيص والموافقات رغم الجهود الإصلاحية التي تتم على هذا المستوى لاحقا.

* تحتاج المنظومة التشريعية المتعلقة بمناخ الاستثمار والمرتبطة بإجراءاته إلى عملية مراجعة شاملة بدءا من ضرورة العمل على التأسيس الإلكتروني للشركات وخفض فترة التأسيس وضغط إجراءاته، مرورا بتعديل في تشريعات تأسيس الشركات وإجراءاتها وضوابط حوكمتها وخطوات إنجاز التعاقدات معها وآلية تخصيص الأراضي وتوصيل المرافق، وصولا إلى تصحيح المنظومة الضريبية وإعادة ضبط منظومة التخارج من السوق وقوانين الإفلاس ووضع آلية ناجزة لفض المنازعات الاستثمارية. ويظل أبرز تعديل تشريعي مطلوب مراجعته هو قانون الاستثمار الحالي بحيث يعكس رؤيته الدولة المستقبلية للاستثمار ويتلافى العيوب التي ظهرت في التطبيق بعد التعديلات التي جرت عليه في مارس ٢٠١٥ ولم تنتج الآثار المتوقعة منها حتى الآن خاصة في ظل عدم إطلاق خريطة واضحة للاستثمار في مصر.

* نرى أهمية وجود استراتيجية للاستثمار في مصر تعكس رؤية الدولة فيما يتعلق بدور الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاقتصاد المصري متضمنة أهم القطاعات الاقتصادية التي ترغب في جذب الاستثمارات الأجنبية اليها، وخاصة في المجالات مرتفعة المكون التكنولوجي، وهو ما يتطلب مراجعة قانون حماية الملكية الفكرية

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المطبق في مصر، وكذلك أهمية زيادة الروابط بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال تشجيع تكوين الشراكات، وخاصة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في نقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية شاملة أحدث الممارسات الإدارية.

* منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى معالجة جذرية تضمن تنمية الاستثمارات في هذا القطاع ورفع درجة فاعليته من خلال إنشاء كيان مؤسسي متكامل وفقا لأفضل الممارسات الدولية، ويمثل أول نموذج في الشرق الأوسط لتبني ريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يمكن من تعظيم دورها في التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل وزيادة الصادرات وهي الخطوات التي أعلنت الحكومة عن السعي لوضعها في قانون لتنظيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن حزمة تعديلات تتضمن منظومة التراخيص وتخصيص الأراضي والمحفزات لتلك المشروعات مع إنشاء منظومة متكاملة للبنية التكنولوجية لتأسيس وإدارة تلك المشروعات والجاري إعدادها حاليا بعد مبادرة السيد رئيس الجمهورية لتمويل هذا القطاع بنحو ٢٠٠ مليار جنيه على مدار ٤ أعوام.

تنبيه هام:
أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.